غاصبٌ وباشتراطِ كلِّ الرِّبحِ لهُ مستقرضٌ وباشتراطه
لربِّ المالِ مستبضعٌ وانّما تصحُّ بما تصحُّ به الشّركةُ ويكونُ
الرِّبحُ بينهما مُشاعًا فإن شرطَ لأحدِهما زيادةً فلهُ
اجرُ مثلِهِ ولا يجاوزُ عن المشروطِ وكلُّ شرطٍ يوجبُ
جهالةَ الرِّبحِ يفسدهُ والّا لا يبطلُ الشّرطُ كشرطِ
الوضيعةِ على المضاربِ ويدفعُ المالَ الى المضاربِ
ويبيعُ بنقدٍ ونسيئةٍ ويشتري ويوكّلُ ويُسافرُ
ويبضعُ ويودعُ ولا يزوّجُ عبدًا او امةً ولا يضاربُ
الّا باذنٍ او بأعمِّ برأيكَ ولم يتعدَّ عمّا عيّنهُ من بلدٍ
وسلعةٍ ووقتٍ ومعاملٍ كما في الشّركةِ ولم يشترِ من
يعتقُ على المالكِ او عليهِ ان ظهرَ ربحٌ وضمنَ ان
فعلَ فان لم يظهرْ ربحٌ صحَّ فان ظهرَ عتقَ حظُّهُ ولم
يضمنْ لربِّ المالِ وسعى المعتقُ في قيمةِ نصيبِ ربِّ المالِ
معهُ الفٌ بالنّصفِ فاشترى بهِ امةً قيمتُها الفٌ فولدَتْ
ولدًا يساوي الفًا فادّعاهُ موسرٌ فبلغتْ قيمتُهُ الفًا

وخمسمائةٍ سعى لربِّ المالِ في الفٍ وربعهِ او اعتقَهُ
فان قبضَ الألفَ ضمنَ المدّعي نصفَ قيمتِها **باب**
المضاربِ يضاربُ فان ضاربَ المضاربُ بلا اذنٍ
لم يضمنْ ما لم يعملِ الثّاني فان دفعَ باذنٍ بالثُّلثِ وقيلَ
لهُ ما رزقَ اللّهُ بيننا نصفانِ فللمالكِ النّصفُ وللاوّلِ
السُّدسُ وللثّاني الثُّلثُ ولو قالَ ما رزقَ اللّهُ بيننا
نصفانِ فللثّاني ثُلثُهُ والباقي بينَ المالكِ والأوّلِ نصفانِ
ولو قيلَ لهُ ما ربحتَ بيننا نصفانِ ودفعَ بالنّصفِ
فللثّاني النّصفُ واستويا فيما بقيَ ولو قيلَ لهُ ما رزقَ اللّهُ
في نصفهِ او ما كانَ من فضلٍ فبيننا نصفانِ فدفعَ
بالنّصفِ فللمالكِ النّصفُ وللثّاني النّصفُ ولا شيءَ
للاوّلِ ولو شرطَ للثّاني ثُلثيهِ ضمنَ الأوّلُ للثّاني السُّدسَ
وان شرطَ للمالكِ ثلثهِ ولعبدهِ ثلثهُ ولعبدهِ ثلثهُ على
ان يعملا معهُ ولنفسهِ ثلثهُ صحَّ وبطلَ بموتِ احدِهما
ويلحقُ المالكَ مرتدًّا وينعزلُ بعزلهِ ان علمَ وان علمَ طلاقَ

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)